المقلوب عن ابي بوزة الاسلمي وابن عساكر في تاريخه عن عبد الله
ابن انيس ورزين في جميع الاصول السنه وزاد قبله حب
الدنيا راس كل خطيئه وحبك الشي الخ وحكم الصاغاني عليه
بالوضع مجازفة واقدام لا يليق ويرده سكوت ابي داود
عليه مع تخريج احمد له في مسنده وقد قرروا ان ضعيف
مسند احمد في مرتبة حسن غيره ولا سيما وقد تعددت طرقه
فليس ضعيفا فضلا عن ان يكون موضوعا بل هو حسن كما قاله
زين الحفاظ العراقي او صحيح كما ستعلمه وروى السجزي
في الابانه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه وسلم
اياكم والهوى فان الهوى يصم ويعمي وروى الديلمي في
مسند الفردوس عن ابن عباس ايضا قال صلى الله عليه وسلم
حب الثنا من الناس يعمي ويصم تنبيه انما جعلنا سكوت
ابي داود حجه لما رويناه عنه بالاسانيد الصحيحه انه قال
ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه
ضعف شديد بينته وما لم اذكر فيه شيا فهو صالح وبعضها
اصح من بعض انتهى اي صالح للحجيه فافهم ان ما سكت عليه
فهو عنده صحيح او حسن كما قاله النووي اذ لا يصلح للحجيه
غيرهما واما ابن الصلاح وتبعه جمهور المحدثين فحكم على كل
ما سكت عليه بالحسن اي لانه مرتبة الصلاحيه وهو القدر
المتيقن وما زاد عليه فمشكوك واياما كان فهو حجه لان
مرادهم الحسن الصالح لا مطلقا ولا يقدح فيه سكونه احيانا
على ما اسناده ضعيف لان حكم المتن اجنبي عن السند فقد
يكون صح عنده من وجه اخر لما سياتي من ان المقرر عندهم
انه لا تلازم بين المتن والاسناد ومن هذا القبيل حكم
الترمذي كثيرا على الصحه او الحسن مع ضعف سنده وكثيرا

ما يطعنون

ما يطعنون عليه بذلك وهو ذهول عما قرروه فينبغي للطاعن
ان يتثبت فيتتبع جمع طرق ذلك الحديث حتى يستوعبها ولا يشذ
عليه شي منها البته ويختبرها واحدا واحدا فان راى فيها
بالغة ما بلغت ولو طريقا واحدا صالحا سكت وان راها
كلها ضعيفه نظر فان كان ضعفها مما ينجبر بكثرة الطرق
كان كان منشاه سوء الحفظ وكثرة لم يطعن ايضا لانه حينئذ
حسن لغيره وهو حجه الا اذا صححه انتقد عليه التصحيح ما لم
يعلم ان الترمذي ممن يرى بلوغه درجة الصحه بذلك او ممن
قد يطلق الصحيح على الحسن فيكون انتقاده خاصا وان لم يكن
مما ينجبر بذلك بان لم يخل طريق منها من علة قادحه او خلت
لكن قلت جدا بحيث لا تبلغه الى ذي رتبتي الحسن لغيره
كطريقين انتقد عليه التحسين ايضا ما لم يعتضد بشي
مما سبق او يعلم انه ممن لا يراها قادحه او ممن لم يثبت عنده
وجود تلك العله والا لم ينتقد ايضا انتقادا مطلقا بل مقيدا
ان كان وهذا كله من حيث الاسناد اما من حيث المتن
فان راى ثم علة او شذوذا حكم بضعفه مطلقا ما لم يعلم
ان الترمذي ممن لا يعول بذلك او ممن لا يرى ذلك شذوذا او
ممن خفي عليه ذلك او يكن ما فيه خلاف فينتقد انتقادا معينا
لا مطلقا وقس على هذا فانه انموذج يهتدى به النبيل الى تمام
التفصيل وكالترمذي غيره وكالتصريح سكوت ابي داود ومن
التزم التزامه فافهم والشاذ هو المنكر على ما اوهمه او صرح
به كثيرون والصحيح بل الصواب الفرق بينهما فقال الحافظ السيوطي
تبعا لابن حجر تارة ما معناه مع بسط الشاذ هو ما رواه المقبول
اي العدل الضابط مخالفا بزيادة او نقص في سند او متن
من هو ارجح منه لمزيد ضبط او ثقة او حفظ او الكثرة عددا

لعله الخفي نسبه

Copyright © King Saud University